الأنباء
الخميس 10 مايو 2012

أكد في مؤتمر صحافي عقدته البورصة أمس للتعريف به أن مؤشر كويت 15 سينطلق بـ 1000 نقطة أساس وستتم مراجعته كل 6 أشهر

الرقبة: إطلاق نظام التداول الجديد بداية لتطوير السوق خلال 3 سنوات

فالح الرقبة

الرقبة متوسطا العصيمي والمرزوق خلال المؤتمر (سعود سالم)

أفاد مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية فالح الرقبة بأن نظام X_stream الذي ستطلقه البورصة اعتبارا من الأحد المقبل سيكون بداية لمرحلة تطويرية جديدة في إطار السعي بالوصول بسوق الكويت المالي إلى مصاف الأسواق العالمية. وأوضح الرقبة في تصريحات صحافية أمس بمناسبة قرب إطلاق النظام أنه سيصاحب ذلك العمل بمؤشر كويت 15 الذي يتضمن اكبر 15 شركة في السوق الكويتي من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية، لافتا الى أن طريقة اختيار المؤشر كانت وفقا لدراسة قامت بها شركة ناسداك اومكس، مشيرا الى ان الشركات المتضمنة في المؤشر هي اختيار أكثر 50 شركة متداولة في السوق من حيث السيولة، ثم يتم اختيار أعلى 15 شركة من بينها من حيث القيمة الرأسمالية لانضمامها الى المؤشر الذي تتم مراجعته نصف سنويا في نهاية يوم التداول من شهري مايو ونوفمبر من كل عام.وأشار الى انه يمكن عملية تقييم الأداء قد تنتج عنها إضافة أو استبعاد أحد تلك الشركات من المؤشر، مشيرا إلى أن اللجنة المعنية بالتقييم ستجتمع نهاية كل شهر لمراجعة تلك الشركات، مبينا ان المؤشر سيبدأ الأحد المقبل وستكون قيمة الأساس 1000 نقطة.

وحول المزايا التي يتمتع بها المؤشر الجديد قال الرقبة: الدقة في قياس اداء السوق والتعبير عنه بشكل واقعي، مشيرا الى ان المؤشر يساهم كأساس للأدوات المرتبطة بالمؤشرات مثل مؤشر المشتقات، ومؤشر الصناديق، والصناديق القابلة للتداول، وغيرها من الأدوات.

وتوقع الرقبة أن يصاحب إطلاق النظام بعض ردود الأفعال من قبل المتعاملين بالنظام، مؤكدا ان الأمر مدروس بعناية وسيتم تدارك أي شيء يحدث، مشيرا إلى أن تطبيق أي نظام عرضة لبعض السلبيات في بداية انطلاقه، مستدركا أن النظام الحالي الذي تم الاتفاق عليه يخدم الشفافية في نظام التداول، داعيا في هذا الصدد إلى ضرورة عدم التسرع في الحكم على النتائج والانتظار ريثما تظهر الآثار الإيجابية للنظام خاصة أن النظام الجديد يحمل من السمات ما يجعله فريدا في تطبيق الشفافية.

اجتماع أسبوعي مع الوسطاء خلال الفترة الأولى.. ونسعى للوصول بسوق الكويت لمصاف الأسواق العالمية

العصيمي: الموقع الإلكتروني الجديد أحد مفردات خطة التحديث الشاملة التي ينتهجها السوق

المرزوق: شركات الوساطة جاهزة للعمل بالنظام وقادرة على التعامل مع أي مستجدات تطرأ

وحول وضع شركات الوساطة في النظام الجديد ذكر أنه تم إجراء أكثر من 20 اختبار على نظام التداول الجديد بهدف تأهيل الوسطاء للقيام بالدور المطلوب منهم في النظام الجديد، لافتا إلى أن هذه ستكون بداية تطوير السوق التي ستنتهي خلال السنوات الثلاث المقبلة. ولفت الى ان مراحل تطور السوق تبدأ بالمرحلة الأولى التي تنتهي بإطلاق نظام التداول الجديد، أما الثانية فترتكز على إدخال مشتقات جديدة في التعامل على نظام التداول الحالي، تليها مرحلة ما بعد التداول والتي يصل فيها السوق إلى مصاف الأسواق المالية العالمية. وبسؤاله عن وجود اعتراضات من قبل بعض الشركات على تصنيف القطاعات الجديد، قال الرقبة ان توزيع تلك القطاعات جاء عن طريق شركة ICB التي قامت بالتوزيع اعتمادا على طبيعة عمل الشركة ومصادر دخلها.

وحول ترتيبات إدارة البورصة لتدشين النظام الجديد أوضح الرقبة أنه سيكون هناك 15 شخصا من مختلف التخصصات لمتابعة تطبيق النظام في يومه الأول على أن يكون اليوم الخميس هو نهاية العمل بنظام التداول الحالي الذي انطلق في عام 1994. وبين انه سيتم نقل جميع البيانات والمعلومات لنظام التداول الجديد من بعد انتهاء التداول يوم الخميس وحتى بعد صلاة الجمعة على ان تتم مراجعة أي قصور في التجهيزات. وردا على سؤال حول اختيار بعض الشركات والبنوك في المؤشر الكويت 15 رغم ضعف دوران السهم مقارنة بشركات أخرى لديها نسبة دوران عالية، وكذلك عدم مراعاة نسبة ديمونية الشركة إلى رأسمالها وأدائها التشغيلي عند الاختيار، قال الرقبة انه تم وضع معياري القيمة الرأسمالية وسيولة الشركة عند الاختيار وفق ما هو مطبق في مؤشرات المال العالمية، مضيفا أنه تم اختيار الـ 15 شركة من بين أكبر 50 شركة من حيث السيولة. وتطرق الى الافصاح للشركات المدرجة، موضحا أن النظام الجديد يحتوي على الكثير من الأدوات الكفيلة بتتبع أخبار السهم والمعلومات الخاصة بالتداول عليه، مبينا أن من يريد الحصول على معلومات اضافية بالشركة يمكنه الاشتراك في نظام «كارس». وفيما يتعلق بموضوع التحقق المسبق على التداولات، قال ان التحقق المسبق عملية ضرورية بالنسبة للوسطاء في كل الأسواق العالمية المتطورة، سيتم العمل بالنظام الحالي لتوفير خدمة التحقق المسبق بشكل كامل على العميل في حالة الشراء من خلال الربط بين الوسطاء والمقاصة والبنوك، مشيرا الى ان «المقاصة» ستنتهي من آلية للتحقق المسبق خلال 6 أشهر. ولفت الى أن الوسيط عليه التدقيق على جميع التعاملات التي يقوم بها من خلال حسابات المقاصة للعملاء التي ترد إليه يوميا. وفيما يتعلق بالتداولات الوهمية التي من المتوقع أن تتم في ظل إلغاء نظام الانتظار لمدة 5 دقائق من إدخال الأوامر، قال الرقبة ان الشق الرقابي الذي يتيحه نظام التداول الجديد سيحجم من تلك الظاهرة، مستدركا بأن ثقافة التداول لدى الأفراد عليها عامل كبير.

وحول رؤيته لأداء السوق في مرحلة ما بعد 13 مايو الجاري أوضح أن السوق سيتمتع بمرونة عالية في إدخال الأوامر بشكل يمكن السوق من استيعابها بشفافية عالية، مشيرا إلى أنه بعد تطبيق النظام المعمول به حاليا في عام 1994 واجه السوق حالة من الارتباك سرعان ما انتهت بعد التعود على النظام، مستدركا أن التداولات الوهمية ستختفي من السوق بتطبيق الرقابة الآنية على التداولات التي ستتيح اكتشاف أي تلاعبات. من جهته، قال مستشار السوق لنظم المعلومات عصام العصيمي ان فترة العامين والنصف السابقة عملنا فيها من أجل تغيير كل النظام (التداول ـ الرقابة – الوسطاء ـ توزيع المعلومات ـ الموقع البديل للسوق ـ صناع السوق ـ المشتقات)، لافتا الى ان المرحلة الثانية من التطوير لن تستغرق كل هذا الوقت. ولفت الى ان النقلة النوعية للسوق جاءت في وقت مهم حيث يشكل الموقع الالكتروني الجديد أحد مفردات خطة التحديث الشاملة التي ينتهجها السوق، موضحا ان الموقع يستمد معلوماته وبياناته مباشرة من مخزن معلوماتي الكتروني فائق الحداثة. وأضاف ان هناك توجها جديدا لطريقة عرض تلك البيانات وأساليب الاستفادة منها حيث يخضع بعضها لطريقة شراء أو اقتناء الخدمات والبيانات بأساليب الكترونية متقدمة تسهل مشاهدة البث المباشر. من جانبه، أكد مدير إدارة الوسطاء عبدالعزيز فهد المرزوق على جاهزية شركات الوساطة البالغ عددها 14 شركة، مشيرا إلى أن هذه الشركات أصبحت قادرة على التعاطي مع النظام الجديد، مضيفا أن الستة أشهر التي سبقت الإعلان عن التشغيل شهدت تجارب متعددة لتدريب الوسطاء عليها حيث تبين استيعابهم لكل ما يطرأ على النظام عند تشغيله.

وأكد المرزوق أن جميع العاملين في قطاع الوساطة اثبتوا قدرات فائقة في مراحل التجربة وهم على قدر المسؤولية مع بدء التشغيل الفعلي للنظام إضافة إلى استعدادهم لاستشراف التعامل مع أي ظرف قد يطرأ في الأيام الأولى من تشغيل النظام.

● شريف حمدي

لقطات من المؤتمر

- قال الرقبة ان الثلاثاء المقبل سيشهد اجتماعا مع شركات الوساطة للوقوف على أي ملاحظات حول النظام لمعالجتها، مؤكدا على ان التواصل مع الوسطاء من خلال اجتماع أسبوعي بصفة دورية حتى تستقر الأوضاع.
- أوضح أن مؤشر الكويت 15 قابل للتعديل بشكل مستمر، موضحا أنه لم يتم اختيار 30 او 40 شركة لأننا وجدنا أن عدد 15 شركة هو المناسب لحجم الشركات المدرجة في بورصة الكويت.
- أكد أنه لا عودة لنظام «كاتس» القديم وأنه في حال توقف نظام «اكستريم» الجديد فستتم إعادة تشغيله مرة أخرى.
- ذكر الرقبة أن هناك عددا من المؤشرات سيتم إطلاقه تباعا وفق لمراحل تطور نظام التداول، مثل مؤشر البنوك ومؤشر الشركات الاستثمارية وغيرها.

المعجل: التصنيف الجديد للقطاعات يعزز الشفافية والمؤسسية ويدعم الثقة بالسوق

قال رئيس فريق مبادرة البيانات والمؤشرات في مكتب إدارة المشاريع في سوق الكويت للأوراق المالية سامي عبدالعزيز المعجل، ان التصنيف الجديد للشركات المدرجة في السوق يندرج في إطار السعي لامتلاك المعايير العالمية المطبقة في الأسواق المتقدمة لذا كان توجه السوق للحصول على ترخيص بشأن هذا التصنيف الذي يدعى بتصنيف (ICB) من شركة FTSE العالمية التي تقدم هذا التصنيف لأكثر من 70 ألف شركة في كثير من الأسواق المالية العالمية. وأوضح أن طريقة التصنيف الجديدة تعتمد على تصنيف الشركات المدرجة في السوق وفقا لخمسة عشر قطاعا وصناعة لكل منها رمزها الخاص، لافتا الى ان المعيار الأساسي لهذا التصنيف هو طبيعة الأعمال الرئيسية للشركة ومصدر الدخل الرئيسي لها أو غالبية إيراداتها، وعلى هذا الأساس تدرج شركة ما في أحد تلك القطاعات حيث يكون المصدر الرئيسي لعائداتها ونشاطها يتفق وطبيعة ذاك القطاع. وأشار الى ان طريقة التصنيف هذه سترتب تغيرات جذرية في مؤشرات قطاعات السوق الحالية، نظرا للتغيير الجذري في تلك القطاعات وشركاتها المدرجة، لذا كان من الطبيعي أن تبدأ مؤشرات القطاعات الحديثة بنقطتي أساس جديدتين لمؤشري القطاعات «السعري والوزني» حيث يبدأ المؤشر السعري لجميع القطاعات اعتبارا من 1000 نقطة أساس، والوزني اعتبارا من 500 نقطة أساس، مع استمرار العمل بمؤشري السوق العام الحالي «السعري والوزني» دونما تغيير إذ سيقتصر التغيير فقط على مؤشرات القطاعات، مع الإشارة إلى اعتماد مؤشر وزني جديد للسوق هو «مؤشر كويت 15» الذي ينطلق بدوره في ذات الموعد واعتبارا من 1000 نقطة أساس أيضا.

اما بالنسبة لمراجعة عملية التصنيف فقد أوضح المعجل إنها ستتم بصورة سنوية، وفقا للمتغيرات الخاصة بأسس تصنيف مختلف الشركات المدرجة من تغير في أنشطتها ومصادر دخلها الرئيسية وغيرها من قواعد التصنيف المختلفة.

وأشار المعجل الى انه من المنتظر أن تسهم عملية التصنيف هذه مع سائر الإجراءات الأخرى إلى إحداث نقلة نوعية بالفعل في مسار السوق، مبينا ان أبرز ما يمكن لطريقة التصنيف الجديد هذه أن تقدمه إضافة إلى التوافق مع المعايير العالمية، هو إتاحة فرصة إجراء التقييم اللازم لأداء كل صناعة ومقارنتها بمثيلاتها لدى الأسواق الأخرى، وتحديد أكثر دقة لانعكاس أداء كل صناعة على مجمل نشاط السوق من جهة ومدى الترابط بين الاقتصاد الوطني وأداء قطاع ما في السوق والتأثيرات المتبادلة.

واختتم المعجل تصريحه بالتأكيد على ان التصنيف الجديد سيؤدي إلى تعميق قواعد الشفافية وزيادة الثقة بالسوق وتعزيز الاتجاه المؤسسي لتداولاته، بالإضافة إلى الإسهام في انحسار معدلات المضاربة وزيادة مقدرة السوق على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

«كامكو»: إعادة تصنيف القطاعات المدرجة خطوة أساسية للارتقاء ببورصة الكويت

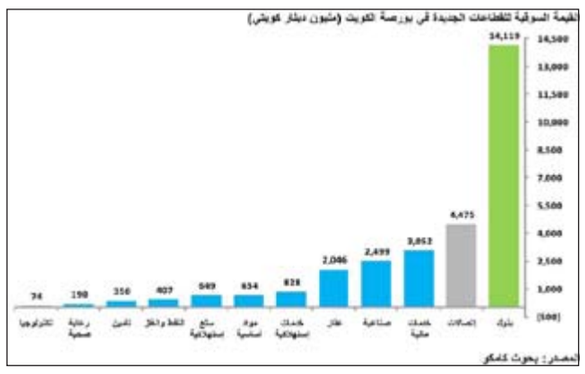

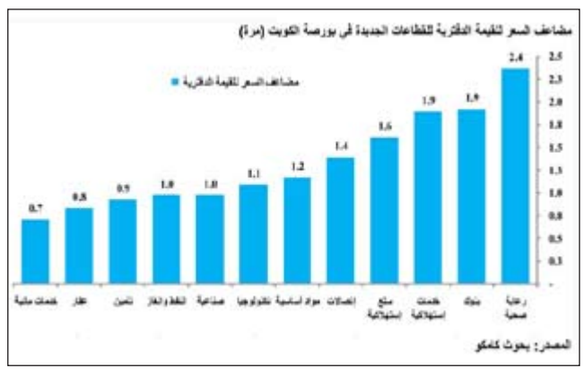

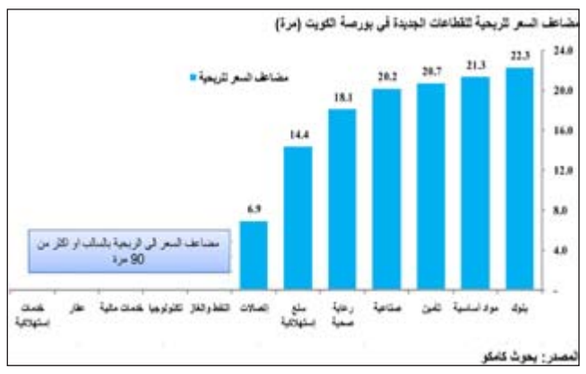

سلطت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) الضوء في تقرير لها على النواحي الإيجابية المتوقعة لإعادة تصنيف القطاعات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وإطلاق نظام التداول الجديد، ووضع البورصة بعد هذا التغير الذي أصبح ضروريا للحاق بأسواق المنطقة والأسواق الناشئة.

وقال التقرير ان إعادة تصنيف القطاعات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وإعادة توزيع الشركات عليها حسب الأنشطة التشغيلية بالتزامن مع تطبيق نظام التداول الآلي الجديد (X_Stream)، تعتبر خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح لتطوير البورصة تقنيا وتصحيح مسار التداول حيث يستطيع المستثمر المقارنة بين الشركات ذات الأنشطة التشغيلية المتقاربة وكذلك مع القطاع المدرجة ضمنه.

ووصف التقرير هذا الخطوة بأنها أساسية للارتقاء ببورصة الكويت إلى مرتبة الأسواق الناشئة واللحاق بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تطورت معظم الأسواق المالية وعدلت أوضاعها وكانت بورصة قطر آخرها إذ تم إعادة تصنيف القطاعات وتوزيع الشركات المدرجة فيها وإطلاق مؤشرات وزنية جديدة تقيس الأداء الحقيقي للبورصة.

ويرتكز التصنيف الجديد للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على المعايير العالمية، حيث يهدف إلى تصنيف الشركات استنادا إلى أنشطتها الرئيسية ومصدر إيراداتها والقيمة المضافة التي تقدمها تلك الشركات إلى الاقتصاد المحلي بشكل عام، ومن هنا، تعتبر خطة إعادة تصنيف قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية وإعادة توزيع الشركات المدرجة وفق معايير التصنيف العالمية واحدة من أهم خطوات إصلاح السوق وذلك بإعادة هيكلة قطاعاته وبالتالي الارتقاء ببورصة الكويت إلى مستوى الأسواق المتقدمة، كما يستفيد المستثمرون من هذه الهيكلة بالتعرف على النشاط الأساسي للشركات المدرجة ومصادر دخلها وموقعها في كل قطاع بالنسبة للشركات المماثلة.

وسوف يتيح تصنيف القطاعات إدراج شركات جديدة في سوق الكويت للأوراق المالية ضمن القطاع الذي يعكس النشاط الحقيقي لتلك للأسهم.

التوزيع الجديد للقطاعات في السوق

لا يزال قطاع البنوك القطاع الأساسي والأكبر في البورصة من حيث القيمة السوقية حيث سترتفع مساهمة القطاع من إجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية إلى 48٪ بقيمة سوقية تبلغ 14 مليار دينار، كما سيتداول القطاع عند مضاعف سعر إلى الربحية 22,3 مرة ومضاعف سعر إلى القيمة الدفترية 1,32 مرة.

أما قطاع الاتصالات فسوف يكون القطاع الثاني من حيث القيمة السوقية ليشكل 15,3٪ من حجم السوق وبقيمة سوقية تبلغ 4,5 مليارات دينار، ثم تأتي قطاعات الخدمات المالية والصناعة والعقار بنسبة و10,4٪ و8,5٪ و7٪ من حجم السوق على التوالي، أما القطاعات الأخرى، فسوف تكون صغيرة من حيث القيمة السوقية وتتراوح نسبتها من حجم السوق ما بين 2,8٪ و0,3٪. واشار التقرير الى ان النتائج الإيجابية المتوقعة لتطوير بورصة الكويت تتضمن إعادة توزيع القطاعات واعتماد نظام تداول آلي جديد ومتطور (X_Stream) وكذلك إطلاق مؤشرات القطاعات ومؤشر «Kuwait 15».

وخلص التقرير للقول ان التطورات التنظيمية والتشريعية والهيكلية التي يشهدها سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2010 والمتمثلة في إنشاء هيئة أسواق المال وإعادة تصنيف القطاعات واتباع نظام التداول الجديد المتطور ابتداء من 13 مايو الجاري، سوف يكون لها أثر إيجابي على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب متوقعا نموا إيجابيا في البورصة وزيادة حجم التداولات وتوسيع قاعدة المتداولين.

الآثار الإيجابية للتغيرات الجديدة في البورصة

- تقديم صورة واضحة عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية والأداء الحقيقي للقطاعات والشركات المدرجة ضمنها التي تتشابه بالأنشطة الرئيسية.
- الارتقاء ببورصة الكويت إلى مستوى أسواق المنطقة والأسواق الناشئة من حيث الهيكل التنظيمي للسوق ودقة المؤشرات (مؤشرات السوق والقطاعات).
- سهولة تطبيق التحليل المالي من قبل المستشارين والمحللين الماليين ومديري المحافظ والصناديق عند مقارنة أداء أسهم القطاعات بنظيراتها ذات الأنشطة التشغيلية ومصادر الدخل المتشابهة.
- توفير الإمكانية في المستقبل لإنشاء صناديق المؤشرات المتداولة التي تعكس أداء المؤشر الذي تتعقبه صناديق الاستثمار والتي توفر العديد من الفرص عبر تنويع محفظة الاستثمارات والحد من المخاطر.
- تعزيز قدرة الجهات التمويلية على تحديد حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للمستثمرين في السوق من خلال معرفة القطاع الذي يرغب المستثمر في التركيز عليه ومقارنة المخاطر المرتبطة بذلك القطاع مع مستويات التمويل بشكل أفضل.
- رؤية استثمارية أوضح وبالتالي جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصة.
- تعزيز السيولة في السوق نتيجة فعالية نظام التداول الآلي الجديد.
- تشديد الرقابة على صفقات الأسهم بحيث تكون الرقابة سابقة وآنية ولاحقة.

«الغرفة» تستقبل وفداً اقتصادياً سنغافورياً بحضور ممثلي اتحادي المصارف والشركات

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت امس وفدا اقتصاديا سنغافوريا برئاسة عضو مجلس اتحاد التجارة السنغافوري السفير شبير حسن بهاي، وضم في عضويته 15 شركة سنغافورية تعمل في مجالات المصارف، الخدمات اللوجستية، الأثاث، النفط والغاز، مقاولات وهندسة، الاستثمار، وشحن الحاويات.

وقد ترأس الجانب الكويتي عضو مجلس إدارة الغرفة وفاء القطامي التي رحبت في كلمتها بالوفد السنغافوري مشيدة بالعلاقات الطيبة التي تربط الكويت وجمهورية سنغافورة على الصعيد الاقتصادي والاستثماري، موضحة أنها لا تسمو إلى مستوى الطموح، ومؤكدة على الأثر الإيجابي المباشر لمثل هذه الزيارات في تعزيز هذه العلاقة.

وأبدت القطامي استعداد الغرفة التام في دفع العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري فيما بين البلدين، موضحة أن خطة التنمية تشتمل على العديد من المشروعات في قطاعات حيوية استثمارية مختلفة، يمكن للجانب السنغافوري المشاركة فيها وتحقيق الاستفادة المشتركة مما سيعود على العلاقة الاقتصادية بين البلدين الصديقين بالأثر الإيجابي من جانبه، أعرب رئيس الوفد الاقتصادي السنغافوري الزائر السفير بهاي عن امتنانه لغرفة تجارة وصناعة الكويت لاستقبال الوفد السنغافوري وتنظيم مثل هذه اللقاءات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الكويت وسنغافورة، مشيرا إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الجانب السنغافوري للاستثمار المشترك مع القطاع الخاص الكويتي في شتى المجالات والتي تشتمل عليها خطة التنمية، الأمر الذي يؤكد على أن هناك بداية مشجعة ومناسبة لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدين.

تلا ذلك، فتح المجال لممثلي اتحاد مصارف الكويت واتحاد شركات الاستثمار لتسليط الضوء على القطاعات المهمة للتعاون، حيث قدم الأمين العام لاتحاد المصارف د.حمد الحساوي نبذة حول القطاع المصرفي الكويتي وامكانياته الكبيرة وكيف خفضت المصارف الكويتية من تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تعتبر من أفضل المصارف في منطقة MENA، وألقت ممثل اتحاد شركات الاستثمار فدوى درويش كلمة تضمنت نبذة حول دور اتحاد شركات الاستثمار الكويتية والدور الذي يقوم به في عملية تعزيز الشراكة بين الشركات الاستثمارية الكويتية ونظيراتها من الدول الأخرى موضحة أهم المعايير التي يحرص عليها المستثمر الكويتي عند دخوله في الأسواق الخارجية.

أعضاء الوفد السنغافوري خلال اللقاء